مسائل بلاغية مختلف فيها
بين
صاحب الكشاف وصاحب الإنتصاف
في علم المعاني

تأليف

للدكتور

أيوب عبد العزيز بدران

أستاذ البلاغة والنقد المساعد

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنين ـ القاهرة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وامام المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد ،،،

فانه من المعلوم الذى لاشك فيه أنه لم يحظ كتاب من الكتب السماوية بمثل ما حظى به القرآن الكريم ، فقد حظى - منذ نزوله - باهتمام صفوة العلماء ، حيث تعلقت بصائرهم وأبصارهم بأهدافه ومراميه ، فهبوا يتدارسون آياته ، ويتأملون أسلوبه ويتدبرون معانيه بغية أن يدركوا شيئا من أسراره ، ولكنهم وجدوه منهلا لا يغيض ، وثراً لا ينضب ، وأنهم مهما حاولوا فسيظل أبدا مطمحا لا يدرك ، وغاية لا تنال .

لقد تعددت البحوث والدراسات حول اعجاز القرآن لمعرفة من أى جهة كان عجز الخلق عن أن يأتوا بأقصر سورة من مثله ، فتشعبت الآراء ، واختلفت الاتجاهات ، فنسم ممن يقول : ان الله صرف العرب عن معارضته ، وكان مقدورا لهم ، لكن عاقهم أمر خارجى فصار كسائر المعجزات(١) .

---

(١) أول من قال بهذا الرأى أبو اسحق ، ابراهيم بن سيار النظام أحد رؤوس المعتزلة ، توفى سنة ٢٢٤ هـ ، وتبعه جماعة من المعتزلة منهم : الجاحظ ، والشريف المرتضى ، وأحمد بن سنان الخفاجى ينظر الاعجاز فى دراسات السابقين للأستاذ/عبد الكريم الخطيب ص ٣٦٤ - ٣٧٢ ، والملل والنحل للشهرستانى : ١٤٢/١ .

رفض جمهور علماء الأمة هذا الرأي ، واستدلوا على بطلانه بثلاثة أدلة :

الأول : قوله تعالى : « **قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا** »(٢) ، فانه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم ، ولو سلبوا القدرة لم تبق فائدة لاجتماعهم ، لمنزلته منزلة اجتماع الموتى ، وليس عجز الموتى مما يحتفل بذكره .

الثاني : أن الاجماع منعقد على اضافة الاعجاز الى القرآن ، فكيف يكون معجزا ، وليس فيه صفة الاعجاز ؟ بل المعجز هو الله حيث سلبهم القدرة على الاتيان بمثله .

الثالث : يلزم على القول بالصرفة زوال الاعجاز بزوال زمان التحدى ، مع أن الاجماع منعقد على أن معجزة الرسول الكبرى باقية ، ولا معجزة له باقية سوى القرآن ، فدل ذلك على فساد القول بالصرفة(٣) .

ثم منهم من يقول : وجه اعجازه ما فيه من الاخبار عن الغيوب المستقبلة ، ولم يكن ذلك من شأن العرب ، أو ما تضمنه من الاخبار عن قصص الأولين ، وسير المتقدمين ، حكاية من شاهدها وحضرها أو ما تضمنه من الأخبار عن ما فى الضمائر من غير أن يظهر ذلك يقول أو فعل الى آخر تلك الأقوال التى يضيق المقام عن حصرها .

ويرى المحققون من العلماء أن كل وجه من الوجوه السابقة نوع من أنواع الاعجاز ، ولكنه ليس بالأمر العام الموجود في كل

---

(٢) سورة الاسراء آية : ٨٨ .
(٣) الاتقان فى علوم القرآن : ١٥١/٢ وما بعدها ؛ والملل والنحل : ١٤٢/١ وما بعدها .

سورة من سور القرآن ، وقد جعل الله سبحانه فى صفة كل سورة أن تكون معجزة بنفسها ، لا يقدر أحد من الخلق أن يأتى بمثلها ، فقال تعالى : « **فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم صادقين** »(٤) من غير تعيين ، فدل على أن المعنى فيه غير ما ذهبوا اليه « وانما الأمر العام الذى يسرى فى القرآن جميعه والذى صار به القرآن معجزا هو نظمه وتاليفه وتناهيه فى البلاغة الى الحد الذى يعلم عجز الخلق عنه »(٥) .

ويرفض المرحوم محمد فريد وجدى أن تكون بلاغة نظم القرآن هى جهة الاعجاز فيه ، ويرى أن سر اعجازه يكمن فى تلك الروحانية التى نحسها عند سماعه ، والتى أشار اليها قوله تعالى : « **وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدرى ما الكتاب ولا الايمان** »(٦)

فهذه الروح التى ندرك آثارها ، ولا نعلم كنهها هى جهة الاعجاز فى القرآن والسبب الأكبر فى انقطاع الانس والجن عن محاكاة أقصر سورة من سوره ، وارتعاد فرائص الصناديد والجبابرة عند سماعه ، وبقائه الى اليوم معجزة خالدة تتلألأ فى نورها الالهى ، وتتألق فى جمالها القدسى(٧) .

---

(٤) سورة البقرة آية : ٢٣ .

(٥) البيان فى اعجاز القرآن للخطابى ضمن ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن : ص ٢٣ وما بعدها ، ودلائل الاعجاز للامام عبد القاهر : ٢٢٩ ، الطبعة السادسة ، تحقيق : الشيخ محمد رشيد رضا ، والرسالة الشافية ، ص ٢٠١ ضمن ثلاث رسائل ، واعجاز القرآن للباقلانى ، ص ١٣ ، طبعة الحلبى .

(٦) سورة الشورى آية : ٥٢ .

(٧) دائرة معارف القرآن العشرين - محمد فريد وجدى ، مادة : قرأ المصنف الأول المجلد السابع : ٦٦٧ وما بعدها بتصرف .

أما المرحوم الرافعى فيرى أن القرآن معجز فى تاريخه ومعجز فى أثره الانسانى ، ومعجز فى حقائقه ، فيقول : أما الذى عندنا فى وجه اعجاز القرآن ، وما حققناه بعد البحث وانتهينا اليه بالتأمل ، وتصفح الآراء . واطالة الفكر ، وانضاج الروية . وما استخرجناه من القرآن نفسه فى نظمه ، ووجه تركيبه ، واطراد أسلوبه .. أن القرآن معجز فى تاريخه دون سائر الكتب ومعجز فى أثره الانسانى ، ومعجز كذلك فى حقائقه ، وهذه حقائق عامة لا تخالف الفطرة الانسانية . فهى باقية ما بقيت(٨) .

وهكذا لم يتفق العلماء والباحثون .. قديما وحديثا .. على رأى فى الاعجاز بل ان بعضهم قد صرح بعجزه عن تحديد جهة الاعجاز أو حكى عجز غيره عن تحديدها ، فالخطابى وهو فى الصدر الأول من كتاب الاعجاز يحكى ذلك عن علماء النظر المعاصرين له والسابقين عليه فيقول : ذهب الأكثرون من علماء النظر الى أن وجه الاعجاز من جهة البلاغة ، ووجدت عامة أهل هذه المقالة قد جروا فى تسليم هذه الصفة على نوع من التقليد ، وضرب من غلبة الظن دون التحقيق له احاطة العلم به ، ولذلك صاروا اذا سئلوا عن تحديد هذه البلاغة التى اختص بها القرآن قالوا : انه لا يمكن تصويره ولا تحديده بأمر ظاهر وانما يعرفه العالمون به عند سماعه ضربا من المعرفة لا يمكن تحديده(٩) .

وقال السكاكى : واعلم أن شأن الاعجاز عجيب يدرك ، ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها ، وكالملاحة ، ومدرك الاعجاز عندى هو الذوق ليس الا ، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة

---

(٨) اعجاز القرآن والبلاغة النبوية للرافعى ، ص ١٥٦ بتصرف .
(٩) البيان فى اعجاز القرآن : ص ٢٤ .

علمى المعانى والبيان ، نعم للبلاغة وجوه ملتئمة ربما تيسرت اماطة اللثام عنها ، أما وجه الاعجاز فلا (١٠) .

وقال أبو حيان التوحيدى : سئل بندار الفارسى عن موضع الاعجاز فى القرآن فقال : هذه مسألة فيها حيف على المعنى ، وأن ذلك شبيه بقولك : ما موضع الانسان من الانسان ؟ فليس للانسان موضع من الانسان ، فالقرآن لشرفه لا يشار الى شىء فيه الا وكان المعنى آية فى نفسه ، ومعجزة لمحاوله ، وهدى لقائله ، وليس فى طاقة البشر الاحاطة بأغراض الله فى كلامه ، وأسراره فى كتابه ، فلذا حارت العقول وتاهت البصائر .. »؟١١ ، وهذا « مما يؤكد أن القرآن ما أعجز الخلق كافة عن الاتيان بمثله أو بسورة منه فحسب ، وانما هو يعجزهم أبدا عن الادراك المحيط بعطائه ، والكاشف عن أسراره »(١٢) . وذلك « لأن أسراره كأسرار الطبيعة ، وكأسرار الكون ، وكأسرار النفس . كلها آيات الله وكلها معجزة وأسرار الاعجاز فيها لا تتناهى .. ، واذا كان البحث فى الطبيعة يزيدنا يقينا بأنها كتاب لم تنكشف منه الا سطور من صفحته الأولى ، وكذلك الكون والنفس ، فانه يقال مثل هذا فى آيات القرآن ، لأن اليد التى صاغت هذه الطبيعة وهذا الكون وهذه النفس . هى اليد التى صاغت هذا القول الحكيم ، فالطبيعة والكون والنفس قرآن صامت ، والمصحف قرآن ينطق

---

(١٠) القسم الثالث من مفتاح العلوم : ١٩٦ .

(١١) الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى : ١٥٣/٢ .

(١٢) فقه التعبير القرآنى ، بحث منشور بمجلة اللغة العربية - المنوفية : ص ٢٩٨ ، العدد الرابع عام ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . د/ محمود توفيق محمد سعد .

بالحق المبين (١٣) ، فلو ظهر كل ما فيه من أسرار لذهب أسمى ما يحمله من روعة وبهاء وجلال .

فسبحان الله المنزل كتابه ، والعالم المحيط بأسراره .

ولقد كان الزمخشرى واحدا من هؤلاء الذين أفرغوا وجودهم فى دراسة القرآن لبيان اعجازه ، والكشف عن أسراره بطريقة لم يسلكها أحد قبله ممن كتبوا فى الاعجاز ، أو قاموا بتفسير القرآن ، مستعينا بما حصله من علوم اللسان الذى نزل به ، ولاسيما تلك التى تتصل بنظم القرآن ، واعجازه البلاغى مع ما وهبه الله من سلامة الفطرة ، ودقة الفهم ، وذوق الأديب وعقل العالم ، وفوق كل ذلك فقد رزقه الله صفاء القلب « الذى يعرف به العبد ويدرك ما لا يدركه غيره ، فيفهم من النص ما لا يفهمه غيره مع استوائهما فى حفظه ، فالفهم عن الله ورسوله عنوان الصديقية ، ومنشور الولاية النبوية ، وفيه تتفاوت مراتب العلماء حتى عد ألف بواحد »(١٤) .

اذ « أنه لا يحصل للناظر فهم معانى الوحى ولا تظهر له أسراره وفى قلبه بدعة ، أو كبر ، أو هوى ، أو حب الدنيا ، أو هو مصر على ذنب ، أو غير متحقق الايمان ، أو ضعيف التحقيق ، وهذه كلها حجب وموانع بعضها آكد من بعض »(١٥) .

قال السيوطى : وفى هذا المعنى قوله تعالى : « **سأصرف عن آياتى الذين يتكبرون فى الأرض بغير الحق** »(١٦) ، قال سفيان بن عيينة:

---

(١٣) من أسرار التعبير القرآنى ، د. محمد أبو موسى ، ص ب ، د .
(١٤) التفسير القيم لابن القيم : ص ٤١ .
(١٥) البرهان فى علوم القرآن للزركشى : ١٥٤/٢ .
(١٦) سورة الأعراف آية : ١٤٦

يقول « انزع عنهم فهم القرآن »(١٧) ، لأنه لا يجتمع فهم القرآن والانشغال بالحطام فى قلب مؤمن أبدا(١٨) ٠

فالزمخشرى يعد بحق رائدا للتفسير البيانى « استطاع أن يقدم لنا صورة رائعة لتفسير القرآن تعينه فى ذلك بصيرة نافذة تتغلغل فى مسالك التنزيل ، وتكشف عن خباياه ، كما يعينه ذوق أدبى مرهف يقيس الجمال البلاغى قياسا دقيقا وما يطوى فيه من كمال وجلال ، وهو من هذه الناحية ليس له قرين سابق ولا لاحق فى تاريخ التفسير ، بل لقد بذ الأوائل والأواخر »(١٩) ، ومن ثم فقد شهد الجميع للكشاف بجلال القدر ، وعظم المنزلة كما شهدوا لصاحبه بطول الباع ، وغزارة العلم ، يقول صاحب التقريب(٢٠) : فان كتاب الكشاف ـ بيض الله غرة مصنفه ، وصب سجال الرحمة على مؤلفه ـ تفسير لا يخفى مقداره ، ولا يشق غباره ، عجائبه كثيرة ، وغرائبه غزيرة ، قد اشتمل على دقائق شريفة ، وحقائق لطيفة يعترف بنفاسته البادى والحاضر ، ولا يتفطن لدرك لطائفه كل ناظر ، مبتدع عبارات فائقة ومخترع استعارات رائقة(٢١) ٠

ويقول سعد الدين التفتازانى(٢٢) : فان كتاب الكشاف للشيخ

---

(١٧) الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى : ٢/٢٣٢ ٠

(١٨) البرهان فى علوم القرآن للزركشى : ١/٦ ٠

(١٩) البلاغة تطور وتاريخ : د٠ شوقى ضيف ، ص ٢١٣ ـ ٢١٩ ٠

(٢٠) هو قطب الدين محمد بن مسعود السيرافى المتوفى سنة ٦٩٨ هـ اختصر الكشاف فى كتاب سماه (تقريب التفسير) ٠

(٢١) تقريب التفسير : ١ ، ٢ ٠

(٢٢) هو مسعود بن عمر بن عبد الله بن مسعود التفتازانى ، ولد بتفتازان سنة ٧٢٢ هـ ، وتوفى سنة ٧٩٢ هـ ٠

العلامة ـ أحله الله من فضله دار المقامة ، قد طار صيت جلالة قدره كالأمطار فى الأقطار ، وصار أمر نباهة ذكره كالأمثال فى الأمصار رمقت نحوه عيون العيون من الأفاضل ونطقت بفضله كلمة الكملة من الأماثل ، حتى وصفه بحسن التأليف أطباق الآفاق ، ووضعه للطف الترصيف الحذاق على الأحداق ، اعترف بسمو محله المعاند والمعادى ونادى بعلو مرتبته كل واد وناد يرتاح له أرباب العلم المتين والفضل المبين ، وتنزاح به عن وجوه الاعجاز شبه المرتابين ، تملأ الروعة منه قلوب الأفاضل وتملك نفوسهم ، ويهز الاستعجاب منه أعطافهم وترقص رؤوسهم (٢٣) الى آخر تلك العبارات التى تشيد بالكشاف ، وتنوه بقدر مؤلفه والتى لو نقلناها لضاق المقام عن ذكرها .

لقد تعددت الدراسات حول الكشاف ، وتسابق العلماء الأعلام الى الكتابة عليه فى مؤلفات فاقت الخمسين مؤلفا(٢٤) . أما بقصد شرح مسائله ، وايضاح مشكلاته ، واما لاستخراج مسائل الاعتزال والرد عليها ، واما لتخريج أحاديثه أو لشرح شواهده أو لمناقشة مسائله النحوية ، ولكن القاسم المشترك الأكبر بين أغلب هذه المصنفات هو الاهتمام بالمسائل البلاغية التى كان يثيرها الزمخشرى فى أثناء شرحه للنص القرآنى .

ولقد لفت نظرى من تلك الشروح « حاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال » للامام ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور الاسكندرى المالكى ، قاضى قضاة الاسكندرية والمشهور بابى العباس بن المنير ،

---

(٢٣) حاشية السعد على الكشاف : ق : ٢ .

(٢٤) البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى د/ محمد أبو موسى : ص ٦١ ـ ٦٤ ، ومنهج الزمخشرى فى تفسير الكشاف : د. مصطفى الصاوى الجويني ، ص ٢٧١ ـ ٢٧٩ .

توفى سنة ثلاث وثمانين وستمائة ، وكان قاضيا منصفا ذكيا قوى الحجة(٢٥) .

ومع أن ابن المنير كان من أشهر الذين ناقشوا الزمخشرى فى مسائل الاعتزال التى كان يدسها فى ثنايا المسائل النحوية والبلاغية الا أن الحاشية حافلة بالمسائل البلاغية التى هى غاية فى الدقة والتى تدل على عقلية متمكنة وذوق متمرس(٢٦) ، وهى مسائل تستحق البحث والدراسة ليتبين مدى أصالة صاحبها فى البحث البلاغى .

ويلاحظ على ابن المنير فى دراسته لمسائل الكشاف البلاغية أنه - فى الغالب - يوافق الزمخشرى ، بل ويثنى عليه فى عبارات تنبىء عن اعجابه الشديد به كأن يقول : « وهذا الفصل من كلامه يستحق على علماء البيان أن يكتبوه بذوب التبر ، لا بالحبر » أو يصفه بأنه خريت الأساليب ، أو يصفه بأنه أفرس الفرسان فى علم البيان ، لا يجارى فى ميدانه ، ولا يمارى فى بيانه .

وفى القليل النادر كان ابن المنير يعارض الزمخشرى فيما ذهب اليه ، ويناقشه ثم يقرر ما يراه صوابا ، مستدلا لرأيه بأدلة عقلية ونقلية .

وقد اخترت عددا من تلك المسائل التى لم يتفق ابن المنير مع الزمخشرى على رأيه فيها بدءا من سورة الفاتحة حتى سورة التوبة ، وتناولتها بالشرح والتحليل والمناقشة والترجيح ما أمكن مسترشدا بالسياق الذى تحدرت منه الآية ، أو بالسياق المماثل ، محكما الأصول البلاغية التى أقرها الأئمة من العلماء .

---

(٢٥) البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى ص : ٦٤ د/ محمد أبو موسى وينظر ترجمة له فى معجم المؤلفين : ١٦١/٢ ، ١٦٢ ، وشذرات

(٢٦) البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى : ٦٦ .

ومع ثقتى بأن هـذا طـريق وعـر المسلك ، صعب المرتقى قد يتعذر على مثـلى اجتيـازه ، الا أنى أخلصت المحـاولة ، مستمدا من الله العون راجيـا منـه المثـوبة ٠

وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليـه أنيب ؟

د/ أيوب عبد العـزيز أيوب

المســـــألة الأولى

فى اطـــلاق الفعـل

عند تفسـر قوله تعـالى : « إياك نعبد وإياك نستعـين ، اهـدنا الصـراط المستقـيم ، صـراط الذين أنعمـت عليهم ٠٠ »(١) ، قـال الزمخشرى : أطلـق الاستعانة ليتنـاول كل مستعـان فيـه ٠٠ وأطلـق الانعـام ليشمل كل انعـام(٢) ٠

وقال ابن المنير : قوله : « ان اطلاق الانعـام يفيد الشمول ، كقوله : (ان اطـلاق الاستعانة ليتناول كل مستعان فيـه) وليس بمسلم ، فان الفعـل لا عموم لمصـدره » ، والتحقيق أن الاطلاق انما يقتضى ابهاما وشيوعا ، والنفس الى المبهم أشـوق منهـا الى المقيد ، لتعلق الأمـل مع الابهام لكل نعمـة تخطـر بالبـال(٣) ٠

فاطلاق الفعلين (نستعين ، وأنعمت) وعدم تقييدهما بمتعلقيهما عند الزمخشرى للدلالة على التعميم والشمـول ، ليتنـاول كل ما يصـح أن يكون متعلقا لهذين الفعلين ٠

أما عند ابن المنير فسر اطلاقهما هو الابهـام والشيوع لتذهب النفس فى تقـدير المتعلق كل مذهب ، وذلك أدعى الى التعلق به والتشـوف اليـه ٠

ولا أدرى أى نفس يقصـد ابن المنير ؟ أيقصـد نفس المخـاطب ، أم نفس المتـكلم ؟ فان أراد الأول فالمخاطب هـو الله تعـالى ، وهـذا

---

(١) سـورة الفاتحة آيات : ٥ ـ ٧ ٠
(٢) الكشاف : ٦٦/١ ، ٦٩ ، مصطفى البابى الحلبى ٠
(٣) حاشية ابن المنير على الكشاف السابق : ٦٩/١ ٠

مما لا يجوز فى حقه سبحانه ، وان أراد الثانى فلم يعهد فى الأساليب العربية أن المتكلم يبهم شيئا لنفسه .

ومهما يكن من شىء فان ما قاله ابن المنير فى سر الحذف هنا هو ما علل به الزمخشرى الحذف فى عدة مواضع من الكشاف ، منها : حذف الموصوف فى قوله تعالى : « **إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم** »(٤) ، قال الزمخشرى : للحالة التى هى أقوم الحالات وأسدها ، أو للملة ، أو للطريقة ، وأيما قدرت لم تجد مع الاثبات ذوق البلاغة الذى تجده مع الحذف ، لما فى ابهام الموصوف بحذفه من فخامة تفقد مع ايضاحه(٥) .

ومنها حذف مفعول الفعل (يبين) فى قوله تعالى : « **يأيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم** »(٦) .

قال الزمخشرى : وورود الفعل غير معدى الى المبين اعلام بأن أفعاله هذه يتبين بها من قدرته وعلمه ما لا يكتنهه الذكر ولا يحيط به الوصف؟٧) .

ولو تأملنا السياق فى الآيات الثلاثة التى ورد بها الحذف فى سورتى الاسراء والحج ، وفى سورة الفاتحة لوجدنا فرقا بينها ، ففى سورة اسراء نجد أن الحذف ورد فى كلام الله تعالى فى سياق وصف القرآن بالهداية للناس ، فحذف الموصوف يمكن أن يكون للابهام لتذهب نفس السامع

---

(٤) سورة الاسراء ، من الآية : ٩ .
(٥) الكشاف : ٦٥١/٢ ، دار الكتاب العربى - بيروت .
(٦) سورة الحج ، من الآية ٥ .
(٧) الكشاف : ٥/٣ ، مصطفى البابى الحلبى .

فى تقديره كل مذهب . كما ذكر الزمخشرى هنا ، وعلل به ابن المنير الحذف فى سورة الفاتحة ، وقد رأى العلامة أبو السعود رأيا آخر لعله أقرب الى بلاغة القرآن وهو : أن حذف الموصوف للدلالة على أنه قد بلغ من الشهرة بحيث اذا ذكرت تلك الصفة لا تنصرف الا اليه ، حيث يقول : « إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم » ، أى أقوم الطرائق وأسدها ، أعنى ملة الاسلام والتوحيد . وترك ذكرها ليس لقصد التعميم لها ، بل للايذان بالغنى عن التصريح بها لغاية ظهورها ، لاسيما بعد ذكر الهداية التى هى من روادفها ..(٨) ، وكأنه يرد على من زعم أن حذف المفعول هنا للتعميم .

وحذف مفعول الفعل (يبين) فى سورة الحج ورد فى كلام الله تعالى فى سياق اقامة الدليل على قيام البعث ، فالمقام مقام تفخيم وتعظيم المبين، «أى خلقناكم على هذا النمط البديع لنبين لكم ما لا يحيط به الوصف ، ولا تحصره العبارة من الحقائق والدقائق التى من جملتها سر البعث ، فان من تأمل فيما ذكر من الخلق تأملا حقيقيا جزم بأن من قدر على خلق البشر من تراب لم يشم رائحة الحياة وانشائه على وجه مصحح لتوليد مثله مرة بعد أخرى بتصريفه فى أطوار الخلقة ، مع ما بين تلك الأطوار من المخالفة والتباين فهو قادر على اعادته ، بل هو أهون فى القياس»(٩) ، وهذا مقام أحق بالابهام والشيوع ، أما فى سورة الفاتحة فقد ورد الحذف فى دعوات ضارعة تفيض بها قلوب المؤمنين بالحمد والثناء على الله،وتلهج ألسنتهم بتمجيده يرجون أن يحقق ما يضمن لهم الخير والسعادة فى الدنيا والآخرة ، فليس المقام للابهام والشيوع ، لأنه اذا كان المخاطب هو الله تعالى

---

(٨) ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم : ١٥٨/٥ .

(٩) المرجع السابق : ٥٤/٦ .

فلا معنى للقول بالابهام ، كذلك لا معنى للقول بأن المتكلم يبهم شيئا لنفسه . وانما المقام للتعميم والشمول هذا ما اطمئن اليه وهو اختيار أهل العلم ، قال الألوسى : « واطلاق الاستعانة ليتناول كل مستعان فيه ، فالحذف فيه مثله فى قولهم : (فلان يعطى) فى الدلالة على العموم ، وهو المروى عن ترجمان القرآن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، ويؤيده ما ثبت فى الصحيح عنه ﷺ أنه قال لابن عباس : « اذا استعنت فاستعن بالله » ، ولعل ابن عباس ـ من هنا ـ قال به فى الآية وقوله : (**أنعمت عليهم**) مطلق شامل بكل انعام ، قال تعالى : « **وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها** ، فأنا لا أختار الا العموم »(١٠) . وبناء على ما سبق فلا أرى محلا لاعتراض ابن المنير على الزمخشرى هنا .

★ ★ ★

(١٠) روح المعانى : ١/٩٠ ، ٩١ .

المسألة الثانية

بلاغة القيد

عند تفسير قوله تعالى : « **فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون** »(١) .

قال الزمخشرى : « (بأيديهم) : تأكيد ، وهو من مجاز التوكيد ، كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه : يا هذا كتبته بيمينك هذه »(٢) .

وقال ابن المنير : وربما قال الزمخشرى فى مثل هذا : ان فائدته تصوير الحالة فى النفس كما وقعت حتى يكاد السامع لذلك أن يكون مشاهدا للهيئة(٣) .

فالزمخشرى يرى أن فائدة القيد (بأيديهم) التأكيد لدفع توهم المجاز كما ذكر العلامة أبو السعود(٤) ، أو لازالة الانكار كما ذكر الدكتور محمد أبو موسى(٥) .

أما ابن المنير فيرى أن الفائدة من زيادة ذلك القيد تصوير الحالة فى النفس حتى كان السامع مشاهد لها كما وقعت .

ومما لا شك فيه أن الذين كتبوا الكتاب بأيديهم ناس من اليهود ، ولكن لا يعرف بالتحديد من هم ، هل كانوا من المعاصرين لنزول الوحى

---

(١) سورة البقرة آية ، ٧٩ .

(٢) الكشاف : ١/٢٩٢ .

(٣) حاشية ابن المنير ، السابق : نفس الجزء والصفحة .

(٤) تفسير أبى السعود : ١/١٢٠ .

(٥) البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى : ٣٤٠ .

على سدنا رسول الله ﷺ ؟ أم كانوا من أسلافهم ؟ فان كانوا من المعاصرين لنزول الوحى فالغرض من التوكيد بزيادة (أيديهم) رد انكارهم لما كتبوا ، كما مثل الزمخشرى بقوله : كما تقول لمن ينكر ما كتبه : (يا هذا كتبته بيمينك هذه) .

أما اذا كانوا من أسلافهم - وهو الظاهر - لقول أكثر المفسرين به(٦) ، فالغرض تصوير ما حدث كما وقع منهم ، اذ لا انكار من أحد حتى يراد ازالته ، ومن ثم فلا حاجة الى التأكيد ، وانما المراد أن يصور ما حدث منهم للسامع ، حتى ينعى عليهم فعلتهم الشنيعة التى اجترءوا عليها وهى تحريف كلام الله ، وهو التوراة .

والدارس للكشاف يرى أن الزمخشرى - فى أكثر من موضع - قد جعل الغرض من القيد زيادة التصوير حتى كأن السامع مشاهد لما حدث ، من هذه المواطن ، قوله تعالى : « **ما جعل الله لرجل من قلبين فى جوفه** »(٧) ، قال الزمخشرى : « فان قلت : أى فائدة فى ذكر الجوف ؟ قلت : الفائدة فيه كالفائدة فى قوله : « **القلوب التى فى الصدور** »(٨) ، وذلك ما يحصل للسامع من زيادة التصوير والتجلى للمدلول عليه ، لأنه اذا سمع به صور لنفسه جوفا يشتمل على قلبين ، فكان أسرع الى الانكار(٩) .

ومنها وهو الأقرب الى القيد الذى نتكلم فيه : شرحه لبلاغة القيد فى قوله تعالى : « **وما كنت تتلو من قبله من كتاب ، ولا تخطه**

---

(٦)روح المعانى : ٢٩٨/١ .
(٧) سورة الأحزاب من الآية : ٤ .
(٨) سورة الحج ، من الآية : ٤٦ .
(٩) الكشاف : ٢٤٩/٣ ، ط. الحلبى .

بيمينك »(١٠) ، حيث قال : فان قلت : ما فائدة قوله (بيمينك) ؟ قلت ذكر اليمين ، وهى الجارحة التى يزاول بها الخط زيادة تصوير لما نفى عنه من كونه كاتبا(١١) .

فاذا كان ما ذهب اليه ابن المنير هو ما أميل اليه ، فانه قد اقتبسه من تحليلات الزمخشرى لبلاغة القيد فى مواطن أخرى من الكشاف .

* * *

(١٠) سورة العنكبون آية : ٤٨ .
(١١) الكشاف : ٢٠٨/٣ ، ط. الحلبي .

المسألة الثالثة

فى تقدم المسند اليه على خبره المشتق

عند تفسير قوله تعالى : « **وقال الذين اتبعوا لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم كما تبرءوا منا كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين من النار** »(١) .

قال الزمخشرى : « (هم) بمنزلته فى قوله : (هم يفرشون اللبد كل طمرة) فى دلالته على قوة أمرهم فيما أسند اليهم ، لا على الاختصاص(٢) .

ويرى ابن المنير أن هذا التركيب يفيد الاختصاص ، وأن الزمخشرى عدل عنه الى التوكيد ، لأنه لو جعله يفيد الاختصاص للزم حصر نفى الخروج من النار فى هؤلاء الكفار دون غيرهم من عصاة الموحدين وهذا مخالف لمذهبه .

قال ابن المنير : لما استشعر الزمخشرى دلالة الآية لأهل السنة على أنه لا يخلد فى النار الا الكافر ، أما العاصى وان أصر على الكبائر - فتوحيده يخرجه منها ، ولابد وفاء بالوعد جعل الضمير المذكور يفيد تأكيد نسبة الخلود اليهم لا اختصاصه بهم ... وأن العصاة وان خلدوا على زعمه ، الا أن الكفار أحق بالخلود ، وأدخل فى استحقاقه.

ثم أخذ ابن المنير يبين وجه دلالة قوله : (**وما هم بخارجين من النار**) على الاختصاص بأن الجملة مصدرة بضمير مبتدأ ، ومثل هذا

---

(١) سورة البقرة آية : ١٦٧ .
(٢) الكشاف : ٣٢٧/١ .

النظم يقتضى الاختصاص والحصر ، وستمر للزمخشرى مواضع يستدل فيها على الحصر بذلك ، منها قوله تعالى : « **أم اتخذوا آلهة من الأرض هم ينشرون** »(٣) ، قال : معناه لا ينشر الا هم وان المنكر عليهم ما يلزمهم من حصر الالوهية فيهم ، وكذلك يقول فى أمثال قوله تعالى : « **وهم بالآخرة هم يوقنون** »(٤) أن معناه الحصر ، أى لا يوقن بالآخرة الا هم .

واذا ابتنى الأمر على ذلك لزم حصر نفى الخروج من النار فى الكفار دون غيرهم من الموحدين(٥) .

وبغض النظر عن أن الزمخشرى جعل هذا التركيب هنا يفيد تأكيد نسبة الخلود فى النار الى الكفار ، لا اختصاصه بهم ليشرك عصاة المسلمين معهم تشيعا لمذهبه الاعتزالى ، أقول وبغض النظر عن هذا يمكن الرد على ابن المنير فيما اعترض به على الزمخشرى من عدة وجوه :

أولا : أنه استدل على أن جملة (**وما هم بخارجين من النار**) مصدرة بضمير مبتدأ ، وقال : ان مثل هذا النظم يقتضى الاختصاص والحصر .

وهذا يدل على أن كل جملة صدرت بضمير مبتدأ تفيد الاختصاص والحصر فيدل قولنا : أنت كاتب ، وهو شاعر على الاختصاص والحصر ، ولم يقل أحد به .

ثانيا : أنه استدل على افادة قوله تعالى : (**وما هم بخارجين من النار**) الاختصاص بما نقله عن الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى

---

(٣) سورة الأنبياء آية : ٢١ .
(٤) سورة لقمان آية : ٤ .
(٥) حاشية ابن المنير ، ينظر : هامش الكشاف : ٣٢٧/١ .

فى سورة الأنبياء : (أم اتخذوا آلهة من الأرض هم ينشرون) ، وقوله تعالى فى سورة لقمان : (وهم بالآخرة هم يوقنون) .

ويلاحظ أن ثمة فرقا بين النظم فى الآيتين ، وبينه فى قوله تعالى : (وما هم بخارجين من النار) اذ التقديم فى الآيتين من قبيل تقديم المسند اليه على خبره الفعلى ، أما التقديم فى آية البقرة فمن قبيل تقديم المسند اليه على خبره المشتق ، وليسا سواء .

وعلى فرض تسليم أنه لا فرق بينهما ، وأنهما جميعا من قبيل تقديم المسند اليه على خبره الفعلى ، فان هذا النظم لا يفيد الاختصاص فى كل حال ، بل قد يفيده ، أو يفيد التوكيد والتقوى ، فيفيد التخصيص فى مقام الرد على من زعم انفراد الغير بالحكم أو اشتراكه فيه ، قال الامام عبد القاهر : اذا قلت : زيد قد فعل ، وأنا فعلت ، اقتضى ذلك أن يكون القصد الى الفاعل . الا أن المعنى فى هذا القصد ينقسم قسمين :

أحدهما : جلى لا يشكل ، وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له ، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر، أو دون كل واحد . ومثال ذلك أن تقول : أنا كتبت فى معنى فلان ، وأنا شفعت فى بابه ، تريد أن تدعى الانفراد بذلك والاستبداد به ، وتزيل الاشتباه فيه ، وترد على من زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت .

القسم الثانى : ألا يكون القصد الى الفاعل على هذا المعنى ، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل وتمنعه من الشك ، فأنت بذلك تبدأ بذكره كى تباعده بذلك عن الشبهة ، وتمنعه من الانكار ، أو من أن يظن بك الغلط ، أو التزيد ومثاله قولك: هو يعطى الجزيل وهو يحب الثناء لا تريد أن تزعم أنه ليس ههنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره .. ولكنك تريد أن تحقق على

السامع أن اعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه . ومثاله فى الشعر قوله :

هم يفرشون اللبد كل طمرة

وأجرد سباح يبذ المغالبا

أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يمتهدون صهوات الخيل ، وأنهم يقتعدون الجياد منها ، وأن ذلك دأبهم(٦) .

اذن فقول ابن المنير : ان الجملة مصدرة بضمير مبتدأ وأن مثل هذا النظم يقتضى الاختصاص والحصر ليس بمسلم ، لأنه لا سند له من قول الأئمة .

ولو استدل بما قاله الزمخشرى فى قوله تعالى : « **وما أنت علينا بعزيز** »(٧) لكان له وجه ، اذ انه قد صرح بأن تقديم المسند اليه فى هذه الآية يفيد الاختصاص ، حيث قال : « وقد دل ايلاء ضميره حرف النفى على أن الكلام واقع فى الفاعل ، لا فى الفعل كأنه قيل : وما أنت علينا بعزيز ، بل رهطك الأعزة عاينا »(٨) .

ثالثا : أن ابن المنير لم يسلم للزمخشرى قوله بالاختصاص فى قوله تعالى : « **أم اتخذوا آلهة من الأرض هم ينشرون** » وعلل رفضه بأن المبتدأ فى الآية ضمير ، وهو لا يفيد الاختصاص .

قال الزمخشرى : فان قلت : لابد من نكتة فى قوله (هم) قلت: النكتة فيه افادة معنى الخصوصية ، كأنه قيل : أم اتخذوا آلهة لا يقدر على الانشار الا هم وحدهم(٩) ؟

---

(٦) دلائل الاعجاز ص : ١٥٦ ، ١٥٧ .
(٧) سورة هود ، من الآية : ٩١ .
(٨) الكشاف : ٤٢٣/٢ ط. دار الكتاب العربي بيروت .
(٩) الكشاف : ١٠٩/٣ .

وقال ابن المنير : وفى هذه النكتة نظر ، لأن آلات الحصر مفقودة ، فان المبتدأ فى الآية أخص شىء ، لأنه ضمير(١٠) .

فكيف يرفض دلالة الضمير المسند اليه المقدم على خبره فى الآية على الاختصاص ثم يستدل به نفسه على الاختصاص ؟

رابعا : أن الزمخشرى جعل مثل هذا التركيب يفيد التوكيد، لا الاختصاص فى آيات أخر لا تتصل بعقيدة الاعتزال كما فى قوله تعالى : « **ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين** »(١١) .

قال الزمخشرى فى تفسير الآية : فان قلت : كيف طابق قوله : (وما هم بمؤمنين) قولهم : (آمنا بالله) والأول فى ذكر شأن الفعل لا الفاعل ، والثانى فى ذكر شأن الفاعل ، لا الفعل ؟ قلت القصد الى انكار ما ادعوه ، ونفيه فسلك فى ذلك طريقا أدى الى الغرض المطلوب ، وفيه من التوكيد والمبالغة ما ليس فى غيره ، وهو اخراج ذواتهم من أن تكون طائفة من طوائف المؤمنين ، لما علم من حالهم المنافية لحال الداخلين فى الايمان ، واذا شهد عليهم بأنهم فى أنفسهم على هذه الصفة ، فقد انطوى تحت هذه الشهادة عليهم بذلك نفى ما انتحلوا اثباته لأنفسهم على سبيل القطع والبت ، ونحوه قوله تعالى : « **يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها** »(١٢) .

« وقد لحظ الشهاب الخفاجى أن ربط الزمخشرى بين

---

(١٠) حاشية ابن المنير ، الكشاف : ١٠٩/٣ .
(١١) سورة البقرة ، الآية : ٨ .
(١٢) الكشاف : ١٦٩/١ .

الصورتين(١٣) ، يدل دلالة قاطعة على أن هذه الصورة لا تفيد الاختصاص ، ونسب هذا الى الفاضلين فى شرح الكشاف ، ورد كثيرا من التفاسير التي ذهبت بكلام الزمخشرى مذهب الاختصاص .

والمهم أن الزمخشرى لم يأخذ بالاختصاص فى هذه الآية مع عدمصلتها بامور النحلة ، ولم يأخذ به كذلك فى قوله تعالى : « وما أنت عليهم بجبار » وفى قوله تعالى : « **وما أنت بنعمة ربك بكاهن ولا مجنون** »(١٤) .

وقول الشهاب : « ان ربط الزمخشرى بين الصورتين يدل دلالة قاطعة على أن هذه الصورة لا تفيد الاختصاص » يمكن حمله على أن تقديم المسند اليه على المسند المشتق لا يفيد بنفسه الاختصاص ، وان أفاده فى بعض المواضع كما فى قوله تعالى : (**وما أنت علينا بعزيز**) فان ذلك انما يكون بمعونة السياق والقرائن ، وقد نص على ذلك الشيخ طاهر بن عاشور عند تفسير آية البقرة حيث قال : وعدل عن الجملة الفعلية بأن يقال : (وما يخرجون من النار) الى الاسمية للدلالة على أن هذا الحكم ثابت أنه من صفاتهم ، وليس فى التقديم دلالة على الاختصاص ، لأن التقديم على المسند المشتق لا يفيده عند جمهور أئمة المعانى ، بل الاختصاص مفروض فى تقديمه على المسند الفعلى خاصة ، ولأجل ذلك صرح صاحب الكشاف تبعا للشيخ عبد القاهر بأن موقع الضمير هنا كموقعه فى قول المعذل البكرى :

هم يفرشون اللبد كل طمرة

وأجرد سباق يبذ المغالبا

---

(١٣) المراد بالربط بين الصورتين : الربط بين قوله تعالى : (**وما هم بمؤمنين**) وقوله تعالى : (**وما هم بخارجين منها**) .

(١٤) **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ص : ٢٧٨** .

فى دلالتــه على قــوة أمرهم فيما أسند اليهم ، لا على الاختصاص.

وادعى صــاحب المفتــاح أن تقــديم المسند اليه على المســند المشتق قــد يفيــد الاختصاص كما فى قوله تعــالى : (**ومــا أنت علينــا بعزيز**) وقوله : (**ومــا أنا بطــارد الذين آمنــوا**) وقوله ؟ **ومــا أنت عليهم بوكيــل**) .

فالوجــه أن تقــديم المسند اليــه على المسند المشتق لا يفيــد بذاته التخصيص ، وقــد يستفاد من بعض مواقعــه بالقرائن ، وليس فى قوله تعــالى : (**ومــا هم بخــارجين من النــار**) مــا يفيــد التخصيص ولا مــا يدعــوا اليــه(١٥) .

يضــاف الى مــا ســبق مــا صرح به قطب الدين الرازى فى شرحه للكشــاف أن الضمير فى (مــا هم) للاتبــاع ، فلو كان التركيب مفيدا للاختصاص هنــا كان الخــلود مختصــا بالاتباع ، دون المتبوعين وليس كذلك ، لأن جميع الكفار مخلدون سواء كانوا أتباعا ، أو متبوعين(١٦) .

وكون الضمير فى (مــا هم) للاتبــاع هو مــا يشــير اليــه كلام جمهــور المفسرين(١٧) ، ويؤيده السياق ، قال تعــالى : (**ومن الناس يتخــذ من دون الله أنــدادا يحبــونهم كحب الله والذين آمنــوا أشــد حبا لله ، ولو يرى الذين ظلمــوا إذ يرون العــذاب أن القــوة لله جميعــا ، وأن الله شــديد العــذاب ، إذ تبرأ الذين اتبعــوا من الذين اتبعــوا ،**

---

(١٥) التحرير والتنوير : ٩٦/٢ ، ٧٧ .

(١٦) الجــزء الأول من حاشــية قطب الدين الرازى على الكشاف تحقيق ودراســة د / ابراهيم طــه الجعلى : ٢٣١/٢ . رســالة دكتوراة بكلية اللغــة العربية بالقــاهرة .

(١٧) ينظــر تفسير القــرآن العظيم : ٢٠٣/١ ، وروح المعــانى : ٣٦/٢ وتفســير الميزان : ٤٠٨/١ والتحــرير والتنــوير : ٩٥/٢ ومــا بعــدها .

ورأوا العـذاب وتقطعت بهم الأسـباب ، وقال الذين اتبعـوا لو أن لنا كـرة فنتبرأ منهم كما تبرءوا منـا كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم ومـا هم بخـارجين من النـار) ٠

فالاتبـاع هم الذين اتخـذوا من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله ، وهم الذين ظلمـوا ، وهم الذين قالوا (لو أن لنـا كـرة) واذا كان الضمير يعـود الى أقـرب مذكور كما هو المشهور ، فالضمير فى (مـا هم) يعود الى الاتباع ٠

ومن كل مـا سبق يظهـر لنـا أنه لا وجـه لاعتراض ابن المنـير على مـا ذهب اليـه الزمخشرى من جعـل تقـديم المسـند اليـه على خبره المشتق فى قوله تعـالى : (**وما هم بخارجين من النـار**) يفيـد التوكيـد ، لا الاختصـاص ٠

* * *

المسـألة الرابعـة

فى القسـم المنفى بـ (لا)

عنـد تفسير قوله تعـالى : « **فلا وربك لا يؤمنـون حتى يحكموك فيمـا شـجر بينهم ، ثم لا يجـدوا فى أنفسهم حرجـا ممـا قضـيت ويسـلموا تسـليما** »(١) ٠

قال الزمخشرى : (فلا وربك) معنـاه : فوربك : كقوله : (فوربك لنسألنهم) و (لا) مزيـدة لتأكيـد معنى القسـم ، كما زيـدت فى (لئـلا يعـلم) لتأكيد وجـوب العـلم ، و (لا يؤمنـون) جـواب القسـم ٠

ثم قال : « فان قلت : هـلا زعمت أنهـا زيدت لتظاهر (لا) فى (لا يؤمنـون) ؟ قلت : يأبى ذلك اسـتواء النفى والاثبـات فيـه ، وذلك قوله : « **فلا أقسـم بمـا تبصرون ومـا لا تبصرون إنه لقول رسـول كـريم** »(٢) ٠

فالزمخشرى يرى أن الغـرض من مجىء حـرف النفى (لا) قبـل القسـم تأكيد معنـاه سـواء كان الجواب مثبتا كما فى قوله تعـالى : (**فلا أقسـم بمـا تبصرون ومـا لا تبصرون إنه لقـول رسـول كـريم** » أو منفيـا كما فى قوله تعـالى : (**فلا وربك لا يؤمنـون**) ٠

ولا يجـوز أن تكون (لا) فى هـذه الآية مزيدة لتأكيد النفى فى (لا يؤمنـون) الواقع جوابا للقسم ٠

ولكن ابن المنير يرى أن (لا) التى سـبقت القسـم فى هـذه الآية ليست لتوكيـده ، كما ذهب الزمخشرى ، وانمـا هى لتوطئـة النفى

---

(١) سورة النسـاء آية : ٦٥ ٠
(٢) الكشاف : ٥٣٨/١ ٠

المقسم عليه واستدل لذلك بأن هذه اللام لم ترد فى القرآن الكريم الا مع القسم بالفعل ، والمقسم به غير الله قصدا الى تأكيد تعظيمه ، اذ ربما يتوهم أنه غير عظيم ، وغير مستحق للاقسام به ، فيؤتى بهذه اللام قبل القسم لازالة هذا الوهم ، اذ لا يقسم بالشىء الا اعظاما له ، وذلك كما فى قوله تعالى : (**لا أقسم بهذا البلد**) ، و (**لا أقسم بيوم القيامة**) و (**لا أقسم بمواقع النجوم**) .... وهذا الوهم الذى يراد ازالته بالقسم بغير الله مندفع بالاقسام بالله ، فلا يحتاج الى دخول (لا) مؤكدة للقسم فيتعين حملها على الموطئة .

ثم يقرر ابن المنير أن دخول (لا) على القسم المثبت نادر فى كلام العرب حتى ليعد أسلوبا قرآنيا خالصا ، وانما الذى كثر فى كلامهم اقترانها بغير الفعل والجواب منفى على نحو ما جاء فى قول الشاعر :

فلا وأبيك ابنة العامرى

لا يدعى القوم أنى أفر(٣)

ولم يبين ابن المنير مراده من توطئة النفى المقسم عليه ، ولعله يقصد ما رفضه الزمخشرى هنا من أن (لا) مزيدة لمظاهرة (لا) فى (لا يؤمنون) ومعاونتها والتنبيه من أول الأمر على أن المقسم عليه منفى .

وما رفضه - أيضا - عند تفسير قوله تعالى : (**لا أقسم بيوم القيامة**) حيث قال : « ادخال (لا) النافية على فعل القسم مستفيض ... وفائدتها توكيد القسم ... فان قلت : قوله تعالى : (**فلا وربك لا يؤمنون**) المقسم عليه فيها منفى ، فهلا زعمت أن

---

(٣) حاشية ابن المنير ، هامش الكشاف : ١/٥٣٨ ، ٥٣٩ .

(لا) قبل القسم زيدت موطئة للنفى بعده ، ومؤكدة له ؟ قلت : لو قصر الأمر على النفى دون الاثبات لكان لهذا القول مساغ ، لكنه لم يقصر »(٤) .

ويلاحظ أن الآيات التى أوردها ابن المنير ليستدل بها على أن القسم انما جاء مسبوقا بـ (لا) لتأكيد تعظيم المقسم به أن الفعل فيها مسند الى الله تعالى متكلما ، وأنه لم يأت قسم بالفعل فى القرآن مسند اليه متكلما غير مسبوق بهذه اللام ، وأنه لم يأت قسم مسند الى غيره مسبوق بها وهذا ما يجعلنى أميل الى القول بأن هذه الظاهرة الأسلوبية تلفت الى ما ينبغى من تأكيد تعظمه تعالى ، وأنه موضع لكل الثقة واليقين ، وعليه فلا حاجة له سبحانه الى أن يقسم .

وهذا ما يجوز لنا أن نوجه به القسم المنفى فى قوله تعالى : (**فلا وربك لا يؤمنون**) بل ما يجب، لأنه اذا كانت آيات القسم التى وردت فى القرآن الكريم مسبوقة بحرف النفى (لا) المقسم هو الله ، والمقسم به شىء من مخلوقاته ، فان فى آية النساء المقسم هو الله ، والمقسم به هو أيضا ، ولعل هذا أدعى الى نفى الحاجة الى القسم ، « ومن نفى الحاجة الى القسم يأتى التقرير والتأكيد ، لأنه يجعل المقام فى غنى بالثقة واليقين عن الاقسام ، وانما نحتاج نحن البشر الى أن نقسم دفعا لمظنة اتهام ، أو ازاحة لشك ، ومع ذلك نستعمل هذا الأسلوب فنقول لمن نثق فيه : لا تقسم ، أو من غير يمين تأكيدا للثقة التى لا نحتاج معها الى يمين »(٥) . واذا جاز لنا نحن البشر أن نستعمل هذا الأسلوب للتأكيد بادعاء

---

(٤) الكشاف : ١٨٩/٤ ، ١٩٠ .

(٥) التفسير البيانى للقرآن : ١٦٦/٢ ، والاعجاز البيانى : ٣٦٣ د/ عائشة عبد الرحمن .

أننا موطن للثقة فاستعماله فى جانب الله أولى ، لأنه موضع لكل الثقة واليقين حقيقة .

فظهر مما سبق أن نفى القسم فى قوله تعالى : **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم**) لتأكيد القسم كما ذهب اليه الزمخشرى ، والى نحو من هذا أشار الشهاب الخفاجى بقوله: (لا) تذكر قبل القسم كثيرا ، وارتضى الزمخشرى والبيضاوى أنها لتأكيد القسم مطلقا سواء فى الاثبات ، أو فى النفى . ثم نقل اعتراض ابن المنير على الزمخشرى ، وعقب عليه بقوله : والجواب عن قول المصنف والزمخشرى أنه لا فارق بين الاثبات والنفى ، فافهم فانه معنى بديع(٦) .

* * *

(٦) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى : ١٥١/٣ .

المسألة الخامسة

فى وصف النبيين بالاسلام

عند تفسير قوله تعالى « **إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء** »(١) .

قال الزمخشرى : (الذين أسلموا) صفة أجريت على النبيين على سبيل المدح ، كالصفات الجارية على القديم سبحانه ، لا للتفصلة والتوضيح ، وأريد باجرائها التعريض باليهود ، وأنهم بعداء عن ملة الاسلام التى هى دين الأنبياء كلهم فى القديم والحديث(٢) .

وقال ابن المنير : والذى بعث الزمخشرى على حمل صفة الاسلام على المدح دون التفصلة والتوضيح أن الأنبياء لا يكونون متصفين الا بها ، اذ أن ذكر النبوة يستلزم ذكرها ، فمن ثم حملها على المدح، وفيه نظر ، لأن المدح انما يكون ـ غالبا ـ بالصفات التى يتميز بها الممدوح عمن دونه ، والاسلام أمر عام يتناول الأنبياء ومتبعيهم، فلا يحسن مدح النبى بكونه مسلما .

ويرى ابن المنير أنه كما يراد اعظام الموصوف بالصفة العظيمة قد يراد اعظام الصفة بالموصوف العظيم ، وذلك كما فى وصف الأنبياء بالصلاح فى قوله تعالى : « **وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين** »(٣) تنويها بقدر الصلاح الذى هو من صفات الأنبياء، ووصف الملائكة بالايمان فى قوله تعالى : « **الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين**

---

(١) سورة المائدة آية : ٤٤ .
(٢) الكشاف : ١/٦١٥ .
(٣) سورة الصافات آية : ١١٢ .

آمنـوا »(٣) تعظيمـا لقـدر الايمـان الذى هو من صـفات الملائكة المقـربين بعثـا لآحـاد البشر على الدخول فيـه ، فكذلك وصـف الأنبياء فى هـذه الآية بالاسـلام تنويهـا بقـدره ، لأن أوصـاف الأشراف أشراف الأوصـاف ، وفى هـذا المعنى يقول الشـاعر فى مـدح سيدنا رسـول الله (ﷺ) :

فلئن مـدحت محمـدا بقصـيدتى

فلقـد مـدحت قصـيدتى بمحمـد

واذا كانت النبـوة أشرف وأجـل من الاسـلام فان مـدح الأنبيـاء بالاسـلام بعـد النبـوة يكون نزولا من الأعلى الى الأدنى . وهـذا مخـالف للمعهـود من بلاغـة الكتاب العزيز(٤) .

ولا شـك أن هـذا توجيـه طيب يليق ببـلاغة القـرآن ، ومبحث لطيف يدل على طول باع ابن المنير فى فهم الأسـاليب الرفيعـة وتذوق أسرارهـا .

وواضح أن ابن المنير بنى اعتراضـه على أسـاس أن الزمخشرى قصـد من وصـف النبيين بالاسـلام مـدحهم به متابعـا البيضاوى(٥) فى ذلك ، وهـذا لا يفهم من كلام الزمخشرى ، وانمـا الذى يدل عليه كلامه أن صـفة الاسـلام فى نفسها صـفة مـدح دون التخصـيص ، أو التوضـيح ، لكن لم يقصـد مدح الأنبيـاء بهـا ، وذلك كالصفات الجارية على البـارى سبحانه وتعـالى ، فانهـا وان كانت فى نفسـها صـفات مـدح الا أن المقصـود من اجرائهـا عليـه سـبحانه نفى التخصيص أو الوتضيح ، تعـالى الله عن ذلك عـلوا كبيرا . فالغـرض من اجـراء صفة

---

(٣) سورة غـافر آية : ٧ .
(٤) هامش الكشاف : ١/٦١٠ ، ٦١٦ .
(٥) حاشية الشهاب على البيضاوى : ٣/٢٤٥ .

الاسلام على النبيين التعريض باليهود ، وأنهم بعداء عن ملة الاسلام التى هى دين الأنبياء كلهم ٠

هذا ما أفهمه من كلام الزمخشرى ، والدليل عليه أنه قال : (الذين أسلموا صفة أجريت على النبيين على سبيل المدح) ولم يقل لمدحهم ، أو مدحا لهم ، وقال : (وأريد من اجرائها التعريض باليهود ، وأنهم بعداء عن ملة الاسلام ، فعين الغرض من ذلك الوصف وهو التعريض ، والتعريض كما عرفه الزمخشرى (أن تذكر شيئا تدل به على شىء لم تذكره) كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لأسلم عليك ، وأرى وجهك الكريم(٦) ٠

قال السعد فى حاشيته على الكشاف بعد أن نقل اعتراض ابن المنير على الزمخشرى : « وما ذكر من تعظيم الوصف انما يقتضى كونه فى نفسه صفة مدح ، لا أن يكون ايراده لقصد مدح الموصوف، وحمل كلام المصنف على هذا المعنى بعيد جدا اذ المراد أنها صفة أجريت عليهم على طريق المدح ٠ دون التخصيص أو التوضيح ، لا لقصد المدح ، بل لقصد التعريض باليهود(٧) ٠

اذن فكلام الزمخشرى لا يدل على أن وصف النبيين بالاسلام مدح لهم كما فهم ابن المنير « لأن فضل النبوة على الاسلام لا يغيب عن الزمخشرى ، ولأن الترقى من الأدنى الى الأعلى أمر لا يجهله(٨) ٠

وقد صرح به فى أثناء تعليل تقديم صفة الرحمن على صفة الرحيم فى أول فاتحة الكتاب حيث قال : فان قلت : فلم قدم ما هو

---

(٦) الكشاف : ٣٧٣/١ ، والبلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى : ٤٧١
(٧) تحقيق الجزء الثانى من حاشية السعد على الكشاف د٠ فوزى السيد عبد ربه : ص ٢٣٨ كلية اللغة العربية ٠
(٨) البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى ، د/ محمد أبو موسى ص ٣٣٢ ٠

أبلغ من الوصفين على ما هو دونه ، والقيـاس الترقى من الأدنى الى الأعلى ، كقولهم فلان عـالم نحـرير ، وشجاع باسـل ، وجواد فياض ؟ قلت لمـا قال (الرحمن) فتنـاول جلائل النعم وعظائمها وأصـولها أردفه الرحيم كالتتمة والرديف ، ليتناول مـا رق منها ولطف(٩) .

واذا كان كلام الزمخشرى لا يدل على أن وصـف النبيين بالاسلام مـدح لهم فلا أرى ثمـة مانعـا من أن يكون الغـرض من ذلك الوصـف تعظيم شـأن الاسـلام الذى هو صـفة الأنبيـاء كما ذهب ابن المنير .

* * *

(٩) الكشـاف : ١/٤٥ .

المسألة السادسة

دلالة تنكير (شيء) على التقليل

عند تفسير قوله تعالى : **يأيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم ليعلم الله من يخافه بالغيب فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم** »(١) .

قال الزمخشري : فإن قلت : ما معنى التقلل والتصغير في قوله (بشيء من الصيد) ؟ قلت : قلل وصغر ليعلم أنه ليس بفتنة من الفتن العظام التي تدحض عندها أقدام الثابتين ، كالابتلاء ببذل الأرواح والأموال ، وانما هو شبيه بما ابتلى به أهل أيلة من صيد السمك، وأنهم اذا لم يثبتوا عنده فكيف شأنهم عندما هو أشد منه ؟(٢)

فالزمخشري يرى أن قوله : (بشيء من الصيد) يدل على تقليل هذا الابتلاء وتصغيره ، تنبيها على أن من لم يثبت في مثل هذه الفتن السهلة كيف يثبت عند شدائد المحن ؟ وكأنه يشير الى الفرق بين الابتلاء هنا ، والابتلاء بالفتن الهائلة التي تزل فيها أقدام الراسخين بقتل الأنفس ، وبذل الأموال في قوله تعالى : « **ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين** »(٣) وقد قال في تفسير هذه الآية : « وانما قلل في قوله : (بشيء) ليؤذن أن كل بلاء أصاب الانسان - وان جل - ففوقه ما يقل اليه ، وليخفف عليهم ، ويريهم أن رحمته معهم في كل حال ، لا تزايلهم ، وانما وعدهم بهذا قبل كونه ليوطنوا عليه نفوسهم(٤) .

---

(١) سورة المائدة آية : ٩٤ .
(٢) الكشاف : ٦٤٣/١ ، ٦٤٤ .
(٣) سورة البقرة آية : ١٥٥ .
(٤) الكشاف : ٣٢٣/١ .

أما ابن المنير فلا يرى فرقا بين الابتلاء فى سورة البقرة وبينه فى سورة المائدة ، اذ الصيغة المعبر بها فى كلا الابتلاءين واحدة حيث قال فى البقرة : (ولنبلونكم بشىء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات) وقال فى المائدة : (يأيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشىء من الصيد) ومن المعلوم أن الابتلاء فى سورة البقرة ابتلاء بفتن عظيمة بدليل تذييل الآية بقوله : (وبشر الصابرين) اذ لاخفاء فى عظم البلايا والمحن التى يستحق الصابر عليها أن يبشر ، لأنه صبر على عظيم ، فقول الزمخشرى فى سورة المائدة : انه قلل وصغر تنبيها على أن هذه الفتن ليست من الفتن العظام مدفوع باستعمال نفس الصيغة فى الفتن المتفق على عظمها فى سورة البقرة .

ويرى ابن المنير أن السر فى تقليل اللفظ وتصغيره فى آية المائدة التنبيه على أن جميع ما يقع الابتلاء به من هذه البلايا انما هو بعض من كل بالنسبة الى مقدور الله تعالى ، وأنه سبحانه قادر على أن يكون ما يبلوهم به من ذلك أعظم مما يقع وأهول لطفا بهم ورحمة ليكون هذا التنبيه باعثا على الصبر ، وحاملا لهم على الاحتمال ، ثم يستدل على أن ما ذكره هو المراد أنه سبق الاخبار به قبل حلوله لتوطين النفوس عليه ، لأن مفاجأة المكروه شديدة الألم والانذار به قبل وقوعه مما يسهل موقعه ، وحاصل هذا لطف الله فى القضاء(٥) .

واضح أن ما قاله ابن المنير فى سر تقليل اللفظ فى هذه الآية هو شرح لما قاله الزمخشرى فى سر تقليل اللفظ فى آية البقرة مع

---

(٥) الانتصاف ، هامش الكشاف : ٦٤٣/١ وما بعدها .

مع الفرق الواضح بين الابتلاءين ، وواضح أيضا أنه يتفق مع الزمخشرى على تقليل اللفظ فى كلا الموضعين ، وعلى عظم الابتلاء فى سورة البقرة ، ولكن يختلف معه على تحقير الابتلاء فى سورة المائدة ويرى أنه ابتلاء عظيم مثل الأول .

ودفع الشهاب الخفاجى اعتراض ابن المنير بقوله : ان ما ذكره الزمخشرى من تحقير الابتلاء فى سورة المائدة هو بعينه ما أشار اليه الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز من أن لفظ (شىء) انما يذكر لقصد التعميم كما فى قوله تعالى : (**وان من شىء الا يسبح بحمده**) أو للابهام وعدم التعيين ، أو للتحقير لادعاء أنه لحقارته لا يعرف ، وهنا لو قيل : (لنبلونكم بصيد) تم المعنى ، فاقحام (بشىء) لابد له من نكتة ، وهى ما ذكره الزمخشرى ، وهو التحقير ، أما قوله تعالى : (**ولنبلونكم بشىء من الخوف والجوع .. الآية**) ، فشاهد للزمخشرى ، لا عليه ، لأن المقصود فيه - أيضا - تحقير ما ابتلاهم الله به بالنسبة الى ما دفعه عنهم كما ذكر ابن المنير عن الابتلاء فى سورة المائدة ، وعليه فلا محل للاعتراض(٥) .

وقد يؤيد هذا الدفع ما قرره الشيخ طاهر بن عاشور بقوله : « ان لكمة (شىء) من أسماء الأجناس العالية العامة التى اذا أضيفت الى اسم جنس آخر ، أو بينت به علم أن المتكلم انما أضافها الى اسم ذلك الجنس لقصد التقليل ، لأن الاقتصار على اسم الجنس الذى ذكر بعدها - لو شاء المتكلم - لأغنى غناءها ، فما ذكر لفظ (شىء) الا والقصد أن يدل على أنه ليس لغرض التعظيم أو التنويع ، فبقى له الدلالة على التحقير فقوله تعالى : (**لنبلونكم بشىء من الخوف والجوع**) عدول عن أن يقال : (**بخوف وجوع**) لقصد

---

(٥) حاشية الشهاب على البيضاوى : ٢٨١/٣ .

التقليل اشارة الى الفرق بين الابتلاء هنا ، والابتلاء بالجوع والخوف اللذين سلطهما الله على بعض الأمم عقوبة لهم على كفرهم بأنعمه فى قوله تعالى : « **فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون** »(٦) حيث استعار لها اللباس الملازم للابس فافاد التمكن والملابسة بينما جاء هنا بلفظ (شيء) ليفيد التقليل والتصغير لطفا بعباده المؤمنين ، وحثا لهم على الاحتمال ٠

واذا كان العلماء قد أجازوا التقليل بالنسبة الى الابتلاء بالفتن المتفق على عظمها والتى تبذل فيها الأموال والأرواح فى سورة البقرة فهو أكثر جوازا فى ابتلاء سورة المائدة ، لأنه ليس من الفتن العظام التى تزل فيها أقدم الراسخين كما ذهب الزمخشرى ، وعليه فلا محل للاعتراض ٠

* * *

(٦) التحرير والتنوير : ٢/٥٠ ، ٥١ ٠

المسألة السابعة

التعبير باسم الفاعل

بدلا من الفعل المضارع

عند تفسير قوله تعالى : « ان الله فالق الحب والنوى يخرج الحى من الميت ، ومخرج الميت من الحى ذلكم الله فانى تؤفكون ، فالق الاصباح وجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا ذلك تقدير العزيز العليم »(١) .

قال الزمخشرى : فان قلت : كيف قال : (ومخرج الميت من الحى) بلفظ اسم الفاعل بعد قوله : (يخرج الحى من الميت) ؟ ، قلت : عطفه على فالق الحب والنوى ، لا على الفعل ، ويخرج الحى من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله : فالق الحب والنوى ، لأن فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحى من الميت(٢) .

فالزمخشرى يرى أن قوله : (ومخرج الميت من الحى) معطوف على (فالق الحب والنوى) لا على الجملة التى قبله ، وهى قوله تعالى : (يخرج الحى من الميت) لأن هذه الجملة بيان لجملة (فالق الحب والنوى) ، وجملة (مخرج) لا تصلح للبيان فلا يحسن أن تعطف عليها .

ولكن ابن المنير لا يوافق الزمخشرى على ما ذهب اليه ، ويرى أن قوله : (ومخرج الميت من الحى) معطوف على جملة (يخرج الحى من الميت) ، ويستدل لذلك بأنه قد ورد فى آيات آخر معطوفا

---

(١) سورة الأنعام الآيتان : ٩٥ ، ٩٦ .
(٢) الكشاف : ٤٧/٢ .

عليه ، وذلك كما فى قوله تعالى : « **يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ويحيى الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون** »(٣) . وقوله : « **أمن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى** »(٤) ، فعطف أحد القسمين على الآخر كثيرا يبعد أن تكون جملة (**ومخرج الميت من الحى**) فى سورة الأنعام معطوفة على غير جملة (**يخرج الحى من الميت**) .

ويرى أن المسوغ لهذا العطف أن اسم الفاعل فى معنى المضارع ، اذ أن كل واحد منهما يقدر بالآخر .

ثم يبين أن سر العدول عن اسم الفاعل الى الفعل المضارع فى هذا الوصف وحده دون ما قبله وما بعده هو ارادة تصوير اخراج الحى من الميت واستحضاره فى ذهن السامع ، لكونه أول فى الوجود ، وأدل على القدرة ، فكان جديرا بالتصوير والتأكيد فى النفس ، ويرى أنه لهذا السبب عدل على أن اسم الفاعل (مسبحات) المطابق لـ (محشورة) الى الفعل المضارع (يسبحن) فى قوله تعالى : « **انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشى والاشراق والطير محشورة** »(٥) . كما عدل عن الماضى الى المضارع فى قوله تعالى : (**ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة**) ، للسبب ذاته(٦) .

وللامام فخر الدين الرازى كلام مثل هذا عند تفسير الآية حيث قال : ان لفظ الفعل يدل على أن الفاعل معتن بالفعل فى كل حين وأوان ،

---

(٣) سورة الروم آية : ١٩ .
(٤) سورة يونس آية : ٣١ .
(٥) سورة ص آية : ١٤ .
(٦) حاشية الانتصاف ، هامش الكشاف : ٢/٤٧ ، ٤٨ .

وأما لفظ الاسم فانه لا يفيد التجدد والاعتناء به ساعة فساعة ، فلما كان الحى أشرف من الميت وجب أن يكون الاعتناء باخراج الحى من الميت أكثر وأكمل من الاعتناء بايجاد الميت من الحى(٧) .

وقد وضع الامام عبد القاهر ضابطا دقيقا يفرق به بين دلالة صيغة اسم الفاعل ، ودلالة صيغة الفعل المضارع ، بأن صيغة الاسم تدل على الثبوت من غير تجدد ، بينما تدل صيغة المضارع على الحدوث والتجدد ، حيث قال : فاذا قلت : زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا بل يكون المعنى فيه كالمعنى فى قولك : زيد طويل ، وعمرو قصير ، فكما لا يقصد ههنا الى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث بل توجبهما وتثبتهما فقط ، فكذلك لا تتعرض لزيد منطلق لأكثر من اثباته له .

أما اذا قلت : زيد ينطلق فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا ، وجعلته يزاوله ويزجيه ... واستدل للأول بقوله تعالى : « **وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد** »(٨) ، فقد عبر بصيغة اسم الفاعل (باسط) لأنه أريد أن يثبت للكلب صفة بسط الذراعين من غير اشعار بتجدد ، وحدوث ، ولو قيل : كلبهم يبسط ذراعيه ما تأدى هذا الغرض .

واستدل للثانى بقوله تعالى : « **هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض** »(٩) ، فقد عبر بصيغة الفعل المضارع (يرزقكم) للدلالة على أنه تعالى يرزقهم حالا فحالا ، وساعة فساعة ، ولو قيل : هل من خالق غير الله رازق لكم لكان المعنى غير ما أريد(١٠) .

---

(٧) روح المعانى : ٨/٢٢٧ .
(٨) سورة الكهف آية : ١٨ .
(٩) سورة فاطر آية : ٣ .
(١٠) دلائل الاعجاز : ١٢٢ - ١٢٤ ، ط. الشيخ محمد رشيد رضا .

وقد طبق الزمخشرى هـذه القاعدة بدقة على الآيات التى عـدل فيهـا عن اسم الفاعل الى الفعل المضـارع ، ومن تلك الآيات قوله تعالى : « **واذا لقـوا الذين آمنـوا قـالوا آمنـا ، واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزىء بهم** »(١١) ٠

قال الزمخشرى : فان قلت : فهـلا قيـل : (**الله مستهـزىء بهم**) ليكون طبقـا لقوله : (**انما نحن مستهزئون**) ؟ قلت : لأن يستهزىء يفيد حـدوث الاستهزاء وتجـدده وقتـا بعد وقت ، وهكذا كانت نكايات الله فيهم وبلاياه النـازلة بهم(١٢) ٠

ومنهـا قوله تعـالى : « **انا سخـرنا الجبـال معـه يسبحن بالعشى والاشـراق والطير مشحـورة** »(١٣) ، قال الزمخشرى : « فان قلت : هـل من فـرق بين (يسبحن) و (مسبحات) ؟ قلت نعم وما اختير يسبحن على مسبحـات الا لذلك ، وهو الدلالة على حدوث التسبيح من من الجبال شيئا بعد شىء ، وحالا بعد حال(١٤) ٠

ومنهـا قـوله تعـالى : « **أو لم يروا الى الطـير فوقهم صـافات ويقبضن ما يمسكهن الا الرحمن** »(١٥) ٠

قال الزمخشرى : فان قلت : لم قيل (يقبضن) ولم يقل (قابضات) ؟ قلت : لأن الأصـل فى الطيران هو صف الأجنحة لأن الطيران فى الهواء كالسباحة فى المـاء ، والأصـل فى السباحة مد الأطـراف وبسطها ، وأما القبض فطارىء على البسط للاستظهار به على التحـرك ، فجىء

---

(١١) سـورة البقـرة آية : ١٤ ، ١٥ ٠
(١٢) الكشـاف : ١٨٨/١ ٠
(١٣) سـورة ص آية : ١٤ ٠
(١٤) الكشـاف : ٣٦٤/٣ ٠
(١٥) سـورة الملك آة : ١٩ ٠

بما هو طارىء غير أصل بلفظ الفعل ، على معنى أنهن صافات ، ويكون منهن القبض تارة كما يكون من السابح (١٦) .

فالعدول عن اسم الفاعل الى الفعل المضارع لافادة التجدد والحدوث شيئا فشيئا ، وحالا بعد حال قد حققه الامام عبد القاهر ، وطبقه العلامة جار الله فى آيات من الذكر الحكيم ، وليس لارادة التصوير والاستحضار فى ذهن السامع كما ذهب ابن المنير ، وانما ارادة التصوير والاستحضار سر من أسرار وضع المضارع موضع الماضى كما ذكر الزمخشرى فى الكشاف عند تفسير قوله تعالى : « **والله الذى أرسل الريح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحيينا به الأرض بعد موتها كذلك النشور** »(١٧) ، قال الزمخشرى : فان قلت : لم جاء فتثير على لفظ المضارعة دون ما قبله ، وما بعده ؟ قلت : ليحكى الحال التى تقع فيها اثارة الرياح السحاب ، وتستحضر الصورة البديعة الدالة على القدرة الربانية ، وهكذا يفعلون بفعل فيه نوع تمييز وخصوصية كحال تستغرب ، أو تهم المخاطب ، أو غير ذلك . كما قال تأبط شرا :

بانى لقيت الغول تهوى

بسهب كالصحيفة صحصحان

فأضربها بلا دهش فخرت

صريعا لليدين وللجران

لأنه قصد أن يصور لقومه الحالة التى تشجع فيها بزعمه على ضرب الغول ، كأنه يبصرهم اياها ، ويطلعهم على كنهها مشاهدة للتعجب من جرأته على كل هول ، وثباته عند كل شدة (١٨) .

---

(١٦) الكشاف ١٣٨/٤ .
(١٧) سورة فاطر آية : ٩ .
(١٨) الكشاف : ٣٠١/٣ ، ٣٠٢ .

وواضح أن ما قاله ابن المنير فى سر العدول عن اسم الفاعل الى الفعل المضارع فى سورة الأنعام هو ما قاله الزمخشرى فى سر العدول عن الماضى الى المضارع فى سورة فاطر . وثمة فرق كبير بين الغرضين .

على أنه باستقراء المواضع التى ورد فيها اخراج الحى من الميت ، واخراج الميت من الحى فى القرآن الكريم وجد أن ذلك ورد فى أربعة موضع :

الأول : قوله تعالى : « **تخرج الحى من الميت وتخرج الميت من الحى** »(١٩) .

الثانى : قوله تعالى : « **يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى** »(٢٠) .

الثالث : قوله تعالى : « **أمن يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى** »(٢١) .

الرابع : قوله تعالى : « **يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى** »(٢٢) .

والملاحظ أنها كلها جاءت بلفظ الفعل ، ما عدا آية الأنعام التى جاء فيها اخراج الميت من الحى بلفظ الفعل على الأصل بينما جاء اخراج الميت من الحى بصيغة اسم الفاعل على خلاف الأصل فهل كان الاهتمام باخراج الحى من الميت أكثر وأكمل من الاهتمام باخراج الميت من الحى فى آية الانعام وحدها ، دون غيرها من

---

(١٩) سورة آل عمران آية : ٢٧ .
(٢٠) سورة الأنعام آية : ٩٥ .
(٢١) سورة يونس آية : ٣١ .
(٢٢) سورة الروم آية : ١٩ .

المواضع الثلاث الأخرى التى عبر فيها بلفظ الفعل المضارع فى كلا الاخراجين ؟ ان ما ذهب اليه بن المنير من أن سبب العدول عن اسم الفاعل الى الفعل المضارع هو الاعتناء باخراج الحى من الميت بتصويره واحضاره فى ذهن السامع فى آية الأنعام وحدها يعارضه ورود كلا الاخراجين بلفظ الفعل المضارع فى الآيات الثلاثة الأخرى . هذا فضلا عن اضطرابه فى جعل السر فى وضع المضارع موضع اسم الفاعل هو نفس السر فى وضع المضارع موضع الماضى ، مع وجود الفرق الوضح بين الغرضين .

المسألة الثامنة

فى استعمال العام فى النفى والخاص فى الاثبات

عند تفسير قوله تعالى فى قصة سيدنا نوح عليه السلام : **« قال الملأ من قومه انا لنراك فى ضلال مبين ، قال يا قوم ليس بى ضلالة ولكنى رسول من رب العالمين »(١) .**

قال الزمخشرى : فان قلت : لم قال : (ليس بى ضلالة) ، ولم يقل (ضلال) ؟ قلت : الضلالة أخص من الضلال ، فكانت أبلغ فى نفى الضلال عن نفسه ، كأنه قال : ليس بى شىء من الضلال ، كما لو قيل لك : ألك تمر ؟ قلت : ما لى تمرة(٢) .

وقد اعترض ابن المنير على ما ذهب اليه الزمخشرى بقوله : تعليله كون نفى الضلالة أبلغ من نفى الضلال بأنها أخص منه غير مستقيم ، فان نفى الأخص أعم من نفى الأعم فلا يستلزمه ، ضرورة أن الأعم لا يستلزم الأخص ، بخلاف العكس ، ألا تراك اذا قلت : هذا ليس بانسان لم يستلزم ألا يكون حيوانا ، ولو قلت : هذا لس بحيوان لاستلزم ألا يكون انسانا ، فنفى الأعم أبلغ من نفى الأخص .

ويرى ابن المنير أن التحقيق فى الجواب أن يقال : الضلالة أدنى من الضلال ، وأقل ، لأنها لا تطلق الا على المرة الواحدة منه ، وأما الضلال فيطلق على القليل والكثير من جنسه ، ونفى الأدنى أبلغ من نفى الأعلى ، لا من حيث كونه أخص ، وهو من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى(٣) .

---

(١) سورة الأعراف آية : ٦٠ ، ٦١ .
(٢) الكشاف : ١١٣/٢ .
(٣) هامش الكشاف : نفس الجزء والصفحة .

وأعتراض ابن المنير ـ هنا يقوم على أساسين :

الأول : أن نفي الأخص لا يستلزم نفى الأعم ، بل الأمر بالعكس ، فان نفى الأعم يستلزم نفى الأخص ، فيكون أبلغ فى النفي .

وما اعترض به ابن المنير على الزمخشرى مأخوذ من كلام ابن الأثير الذى يقول فيه : ان الأبلغ فى النفى أن تعمد الى الأعم ، لأن نفيه يستلزم نفى الأخص ، وأن الأبلغ فى الاثبات أن تعمد الى الأخص ، لأن اثباته يستلزم اثبات الأعم ، وقد مثل ابن الأثير لذلك بالانسانية والحيوانية فقال : ان اثبات الانسانية يوجب اثبات الحيوانية ، ولا يوجب نفيها نفى الحيوانية . ونفى الحيوانية يوجب نفى الانسانية ، ولا يوجب اثباتها اثبات الحيوانية .

ويستدل ابن الأثير على أن استعمال العام فى النفى أبلغ بما قاله الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى : « **مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم فى ظلمات لا يبصرون** »(٤) .

يقول ابن الأثير : لم يقل ذهب بضوئهم ليكون موازنا لقوله : (**فلما أضاءت**) ، لأن ذكر النور فى حالة النفى أبلغ من حيث أن الضوء فيه دلالة على النور وزيادة ، فلو قال : (**ذهب بضوئهم**) لكان المعنى يعطى تلك الزيادة ، وبقاء ما يسمى نورا ، لأن الاضاءة فرط الانارة . قال تعالى : (**هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا**) ، فكل ضوء نور وليس كل نور ضوءا ، فالغرض من قوله : (**ذهب الله بنورهم**) انما هو ازالة النور عنهم أصلا ، فهو اذا أزاله فقد أزال الضوء(٥) .

---

(٤) سورة البقرة آية : ١٧ .
(٥) المثل السائر : ١٧٥ وما بعدها .

السبب الثانى لاعتراض ابن المنير : أن العلاقة بين الضلالة والضلال ليست علاقة بين الخاص والعام كما ذكر الزمخشرى ، وانما هى علاقة بين الأدنى والأعلى ، فيكون من باب نفى الأدنى والتنبيه به على نفى الأعلى .

ويرى د/ محمد أبو موسى أن ابن المنير كان على حق حين رفض تعليل الأبلغية هنا ينفى الأخص ... وعلل الأبلغية بنفى الأدنى والتنبيه به على نفى الأعلى(٦) ، وهو ما اطمئن اليه وان كان ابن المنير قد استعاف على دفع ما ذهب اليه الزمخشرى هنا بما قرره ابن الأثير من قاعدة (استعمال العام فى النفى والخاص فى الاثبات) والتى استمر بعض شواهدها من تحليلات الزمخشرى .

* * *

(٦) البلاغة القرآنة فى تفسر الزمخشرى : ٥٥٣ وما بعدها .

المســـألة التاسعـــة

في الفـرق بين حـرفى الجـر (اللام ، وفى)

عند تفسـر قوله تعـالى : « انما الصـدقات للفقـراء والمسـاكين والعامين عليهـا والمؤلفـة قلوبهم وفى الرقاب والغـارمين وفى سبيـل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم »(١) ٠

قال الزمخشرى : فان قلت لم عـدل عن اللام الى (فى) فى الأربعة الأخيرة ؟ قلت : للايذان بأنهم أرسخ فى استحقاق التصدق عليهم ممن سبق ذكـره ، لأن (فى) للوعـاء ، فنبـه على أنهم أحقـاء بأن توضع فيهم الصدقات ، ويجعلوا مصبا لهـا ، وذلك لمـا فى فلك الرقاب من الكتـابة أو الـرق ، أو الأسـر ، وفى فلك الغـارمين من الغـرم من التخليص والانقـاذ ، ولجمـع الغـازى الفقير ، أو المنقطـع فى الحج بين الفقـر والعبـادة ، وكذلك ابن السبيل جامع بين الفقـر الغـربة عن الأهـل والمـال(٢) ٠

وقـال ابن المنير : وثم وجـه آخـر أظهـر وأقـرب ، وذلك أن الأصناف الأربعـة الأوائل ملاك لمـا عسـاه يدفع اليهم ، فكان دخـول اللام لائقـا بهم ، وأما الأربعـة الأواخر فلا يملكون ما يصرف نحـوهم بل ولا يصـرف اليهم ، ولكن فى مصالح تتعلق بهم ، فالمـال الذى يصرف فى الـرقاب انما يتنـاوله السـادة المكاتبون والبائعون ، فليس نصيبهم مصـروفا الى أيديهم حتى يعبـر عن ذلك باللام المشعـرة بتملكهم لمـا يصـرف ، وانما هم محال لهذا الصرف وكذلك الغـارمون انما يصـرف نصيبهم لأرباب ديونهم تخليصـا لذممهم ، لا لهم ، وأما سبيل الله فواضح

---

(١) سـورة التـوبة آية : ٦٠ ٠
(٢) الكشـاف : ٢٨٣/٢ ٠

فيه ذلك ، وأما ابن السبيل فكأنه كان مندرجا فى سبيل الله ، وانما أفرده بالذكر تنبيها على خصوصيته ، مع أنه مجرد عن الحرفين جميعا ، وعطفه على المجرور باللام ممكن ، ولكنه على القريب أقرب ، والله أعلم؟٣) .

فالزمخشرى يرى أن العدول عن اللام الى (فى) فى الأربعة الأخيرة للاشعار برسوخهم فى استحقاق الصدقة ، لأن (فى) للظرفية المنبئة عن احاطتهم بها ، وكونهم محلا ومصبا لها ، بينما يرى ابن المنير أن استعمال (فى) ضرورى فى هذه الأربعة لصحة المعنى ، لأن هؤلاء الأربعة لا يملكون ما يصرف نحوهم حتى يعبر باللام ، وانما هم محال لهذا الصرف .

ولا أرى فى كلام الزمخشرى ما يتعارض مع ما ذهب اليه ابن المنير ، فكلاهما يرى أن الأربعة الأخيرة التى استعملت فيها (فى) انما هى محال للصدقات ، ولكن ينفرد الزمخشرى بالقول : بأن هذه الأربعة أكثر استحقاقا للصدقة من التى قبلها .

ولو دققنا النظر فى مصارف الزكاة لوجدنا أن الأربعة الأخيرة تستحق - فعلا - من الزكاة أكثر مما تستحقه الأربعة الأولى كما ذكر الزمخشرى . فالفقراء وهم أشد الأربعة الأولى احتياجا الى الصدقة يعانون من صفة الفقر وحدها ، بينما يعانى كل واحد من الأربعة الأخيرة من صفتين ، فالمكاتبون يعانون من صفتى : الرق والفقر ، فكانت اعانة من يكاتب سيده على الحرية نظير مبلغ يؤدى له من الصدقات لينضم الى مصاف الأحرار وينتفع بما عساه معه من امكانات ومواهب على مستوى أكبر مما هو عليه ، وهو عبد أمرا يهتم به الاسلام أكثر من

---

(٣) حاشية ابن المنير ، هامش السابق .

اهتمامه بمن ينعم بالحرية ، وان اتصف بصفة الفقر ، ويمكن أن يقال مثل هذا فى الأصناف الثلاثة الباقية .

فالغارمون وهم الذين تداينوا لأنفسهم فى غير معصية ، أو الذين تحملوا المغارم لاصلاح ذات البين ، واطفاء الثائرة ، وازالة الفتن بين المسلمين ، فقد يجمع هؤلاء بين الدين والفقر ، وسبيل الله ، ويقصد به - كما قال العلماء ، ومنهم الزمخشرى الغازى الفقير ، الذى جمع بين الجهاد والفقر ، أو المنقطع فى الحج بين الفقر والعبادة ، أما ابن السبيل فهو الجامع بين الفقر والغربة عن الأهل والمال ، فكان استعمال (فى) فى هذه الأربعة تنبيها للمسلمين على عراقة هؤلاء فى استحقاق الصدقة ، وأنهم أولى بأن يعطوا منها أكثر مما يعطى غيرهم ، ومن ثم نرى السنة المطهرة تحث على الاعتاق ، وفك الرقبة ، وعلى الانفاق فى سبيل الله ، وفك الغارمين ، فقد روى أبو هريرة عن النبى ﷺ أنه قال : ثلاثة حق على الله عونهم : الغازى فى سبيل الله ، والمكاتب الذى يريد الأداء ، الناكح الذى يريد العفاف(٤) .

وفى المسند عن البراء بن عازب قال : جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، دلنى على عمل يقربنى من الجنة ، ويباعدنى عن النار ، فقا ل : اعتق النسمة ، وفك الرقبة ، فقال : يا رسول الله ، أو ليسا واحدا ؟ قال : لا عتق النسمة أن تفرد بعتقها ، وفك الرقبة أن تعين فى ثمنها(٥) .

وروى الامام أحمد عن عبد الرحمن بن أبى بكر - رضى الله عنهما - أن النبى ﷺ قال : يدعو الله بصاحب الدين يوم القيامة حتى يوقف بين

---

(٤) مسند الترمذى : ١٥٧/٤ ، ١٥٨ ، باب ما جاء فى المجاهد والناكح والمكاتب وعون الله اياهم .

(٥) مسند الامام أحمد : ٢٩٩/٤ ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٥ هـ - بيروت .

يديه ، فيقول : يا ابن آدم ، فيم أخذت هذا الدين ، وفيم ضيعت حقوق الناس ؟ فيقول : يارب أنت أعلم أنى أخذته ، فلم آكل ، ولم أشرب ، ولم أضيع ، ولكن أتى على يدى أم حرق ، واما سرق ، واما وضيعة ، فيقول الله : صدق عبدى ، أنا أحق من قضى عنك الدين ، فيدعو الله بشيء ، فيضعه فى كفة ميزانه ، فترجح حسناته عن سيئاته ، فيدخل الجنة بفضل الله ورحمته (٦) .

ففى كل هذه الأحاديث وغيرها ما يد لعلى أن الأربعة التى أستعملت فيها (فى) دون اللام أكثر استحقاقا للصدقة من التى قبلها ، كما ذكر الزمخشرى .

* * *

(٦) السابق : ١٩٧/١ ، ١٩٨ .

خلاصة البحث

وبعد : فهذه بعض المسائل البلاغية التى عارض فيها الشيخ أحمد بن المنير العلامة الزمخشرى فى الثلث الأول من القرآن الكريم ، رأيت أنها مسائل تستحق البحث والدراسة ، وفيما يلى خلاصة موجزة لتلك المسائل .

المسألة الأولى :

فى حذف متعلقى الفعلين : (نستعين ، وأنعمت) فى سورة الفاتحة فقد ذهب الزمخشرى الى أن الغرض من حذف متعلقى هذين الفعلين هو التعميم والشمول ليتناول كل ما يمكن أن يكون متعلقا لهذين الفعلين .

ولم يوافقه ابن المنير على هذا ، ورأى أن الغرض من حذف متعلقى هذين الفعلين هو الابهام والشيوع لتذهب النفس فى تقدير المتعلق كل مذهب .

وقد بينت أن ابن المنير نقل ما ذكره الزمخشرى فى تعليل الحذف فى مواطن أخرى منها : حذف مفعول الفعل (نبين) فى قوله تعالى : (لنبين لكم) فى سورة الحج دون أن يراعى الفرق بين لمقامين ، وتوصلت الى أن الحق مع الزمخشرى ، لأن المقام يقتضى التعميم والشمول ، ولا يقتضى الابهام والشيوع ، اذ لا معنى لأن يبهم المتكلم شيئا لنفسه ، كذلك لا معنى للقول بالابهام فى جانب الله تعالى .

المسألة الثانية :

فى القيمة البلاغية للقيد (بأيديهم) فى قوله تعالى : (**فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم**) ، فقد رأى الزمخشرى أن فائدة هذا القيد هو التأكيد ، لازالة الانكار ، أو لدفع توهم المجاز ، ويرى ابن المنير

أن فائدة هذا القيد تصوير الحالة فى النفس حتى كان السامع مشاهد لها .

وقد توصلت فى هذه المسألة الى جواز الرأيين بناء على معرفة الذين كتبوا وحرفوا فان كان الذين كتبوا الكتاب من اليهود المعاصرين للنبى ﷺ فالغرض من التوكيد رد انكارهم لما كتبوا كما ذهب الزمخشرى ، أما ان كانوا من أسلافهم فالغرض تصوير ما حدث منهم للسامع حتى ينعى عليهم فعلتهم كما ذهب ابن المنير ، ثم بينت أن ابن المنير متأثر - هنا - بما ذكره الزمخشرى فى بلاغة القيد فى مواطن من الكشاف منها ما ذكره فى تفسير قوله تعالى : (**وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك**) .

المسألة الثالثة :

فى (تقديم المسند اليه على خبره المشتق) فى قوله تعالى : (**وما هم بخارجين من النار**) ، فالزمخشرى يرى أن التقديم هنا يفيد التوكيد ، ولكن ابن المنير يرى أنه يفيد الاختصاص ، وأن الزمخشرى عدل عنه الى التوكيد ليشرك عصاة الموحدين فى الخلود فى النار تشيعا لمذهبه الاعتزالى ، واستدل على أن هذا التركيب يفيد الاختصاص بما نقله عن الزمخشرى فى مواضع أخرى ، ليصل الى أن الخلود فى النار مقصور على الكفار ، دون غيرهم من الموحدين وقد ظهر بوضوح تحامل ابن المنير على الزمخشرى فى مناقشة هذه المسألة حتى دفعه ذلك التحامل الى الاضطراب الشديد فى تطبيق الأصول البلاغية التى حققها علماء الفن والتناقض الواضح فى الفكر ، وقد أثبت أن الزمخشرى كان على حق فيما ذهب اليه ، وأن رأيه كان موافقا لما قرره الامام عبد القاهر وغيره ، كما أثبت - مستعينا - بما ذكره العلماء أن هذا التركيب لا يفيد بنفسه الاختصاص ، وان أفاده فى بعض المواقع فانما يكون بمعونة المقام ، وقرائن الأحوال .

المسألة الرابعة :

فى القسم المنفى بـ (لا) فى قوله تعالى : (**فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم**) ، فالزمخشرى يرى أن (لا) مزيدة لتأكيد معنى القسم كما زيدت فى (لئلا يعلم) لتأكيد وجوب العلم ، ولكن ابن المنير يرى أنها مزيدة لتأكيد (لا) فى (لا يؤمنون) الواقع جوابا للقسم .

وقد رجحت رأى الزمخشرى بناء على استقصاء المواضع التى جاء القسم فيها منفيا بهذه اللام ، وقد لوحظ أن هذه اللام لم تأت فى قسم الا اذا كان الله هو المقسم للدلالة على أنه تعالى موضع لكل الثقة واليقين ، وأنه ليس فى حاجة الى القسم ، ومن نفى الحاجة الى القسم يأتى التوكيد والتقرير ، كما نقول لمن نثق فيه : لا تقسم ، أو من غر يمين للثقة التى لا نحتاج معها الى قسم .

المسألة الخامسة :

فى وصف النبيين بالاسلام فى قوله تعالى : (**يحكم بها النبيون الذين أسلموا**) يرى الزمخشرى أن صفة الاسلام أجريت على النبيين على سبيل المدح ، والغرض من اجرائها التعريض باليهود ، وأنهم بعداء عن ملة الاسلام التى هى دين الأنبياء كلهم ويرى ابن المنير أن النبوة أشرف وأجل من الاسلام ، فيكون مدح النبيين بالاسلام بعد النبوة نزولا من الأعلى الى الأدنى ، وهو غير جائز فى بلاغة القرآن ويرى أن ذلك الوصف مدح للاسلام ذاته ، لا للأنبياء .

وقد بينت أنه لا يفهم من كلام الزمخشرى ما قاله ابن المنير ، وانما الذى يفهم منه أن الغرض من ذلك الوصف التعريض باليهود ، وأنهم بعداء عن الاسلام الذى هو دين الأنبياء وقد استأنست فى هذا الفهم بما قاله العلماء فى هذه المسألة ، وبناء على هذا التوجيه

لكلام الزمخشرى فلا مانع من أن يكون وصف بالنبيين بالاسلام مدحا له كما ذهب ابن المنير .

المسألة السادسة :

فى دلالة تنكير (شيء) على التقليل فى قوله تعالى : (**يأيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم**) ، فالزمخشرى يرى أن هذا التنكير يدل على تقليل هذا الابتلاء ، وأنه ليس من الفتن العظام التى تبذل فيها الأرواح والأموال ، أما ابن المنير فيرى أن هذا التنكير يدل على عظم هذا الابتلاء ، لأن هذه الصيغة قد وردت فى الفتن الهائلة المتفق على عظمها بقتل الأنفس وبذل الأرواح فى سورة البقرة .

وقد رجحت ما ذهب اليه الزمخشرى مستعينا بالأصول البلاغية ، ومسترشدا بأقوال العلماء فى هذا الوطن .

المسألة السابعة :

فى التعبير عن المضارع باسم الفاعل فى قوله تعالى : (**أن الله فالق الحب والنوى يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى**) فالزمخشرى يرى أن جملة (مخرج الميت) معطوفة على قوله : (فالق الحب) ، وجملة (ويخرج الحى) مبينة لقوله (فالق الحب) ، ولكن ابن المنير لا يرى مانعا من عطف جملة (مخرج الميت) على جملة (يخرج الحى) بدليل عطفه عليه فى آيات أخرى ، ويرى أن السر فى العدول عن اسم الفاعل الى الفعل المضارع فى هذا الوصف وحده ارادة تصوير اخراج الحى من الميت ، واستحضاره فى ذهن السامع ، لكونه أدل على القدرة ، ويستدل لذلك بآيات عدل فيها عن اسم الفاعل والفعل الماضى الى الفعل المضارع ، وقد ضعفت ما ذهب اليه ابن المنير بما أوردته من السياقات المماثلة ،

والأصول البلاغية المقررة عن الأئمة وبكلام الزمخشري في مواطن أخرى .

المسألة الثامنة :

في استعمال العام في النفي والخاص في الاثبات في قوله تعالى : (**قال الملأ من قومه انا لنراك في ضلال مبين ، قال يا قوم ليس بي ضلالة**) ، فالزمخشري يرى أن الضلالة أخص من الضلال فكانت أبلغ في نفي الضلال عن نفسه ، أما ابن المنير فيرى أن الضلالة أدنى من الضلال ، ونفي الأدنى أبلغ من نفي الأعلى ، واستدل لرأيه بما نقله عن ابن الأثير في هذا الباب ، وقد رجحت رأي ابن المنير هنا بناء على ما قرره ابن الأثير ، وما قاله العلماء في هذا الشأن .

المسألة التاسعة :

في الفرق بين حرفي (اللام وفي) في قوله تعالى : (**انما الصدقات للفقراء والمساكين** .. الآية) ، فالزمخشري يرى أن العدول عن اللام الى (في) في الأربعة الأخيرة لدلالة على أنهم أرسخ في استحقاق التصدق عليهم ممن سبق ، لأن (في) للوعاء ، فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات ويجعلوا مصبا لها . أما ابن المنير فيرى أن استعمال (في) ضرورى بالنسبة الى هذه الأربعة لصحة المعنى لأنهم لا يملكون ما يصرف نحوهم حتى يعبر باللام ، وانما هم محال لهذا الصرف ، وقد رجحت رأي الزمخشري بناء على ما يفهم من صفات الأربعة الأخيرة ، مستدلا بالأحاديث التي تحث على اعانتهم ، والتصدق عليهم ، وتعد بالثواب العظيم على ذلك .

والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

د / أيوب عبد العزيز بدران

مصـــــادر البحـث

١ ـ **الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى** ، دار المعـرفة ـ بيروت .

٢ ـ **اعجاز القـرآن للباقلانى :**
مطبعة مصطفى الحلبى ، ط. أولى ، ١٣٩٨ هـ .

٣ ـ **اعجـاز القـرآن والبلاغة النبـوية :**
مصطفى صادق الرافعى ، الطبعة الثامنة ، دار الكتاب العربى ، بيروت ـ لبنـان .

٤ ـ **الاعجاز فى دراسة السابقين ، عبد الكريم الخطيب :**
دار الفكر العـربى ، طبعة أولى ـ ١٩٧٤ .

٥ ـ **الاعجاز البيانى للقرآن الكريم ، د. عائشة عبد الرحمن :**
طبعة ثانية ، دار المعـارف .

٦ ـ **البيـان فى علو مالقـرآن للزركشى :**
طبعة ثانية ، بيروت ـ لبنـان .

٧ ـ **البلاغة القـرآنية فى تفسير الزمخشرى ، د. محمد أبو موسى :**
دار الفكر العـربى .

٨ ـ **البلاغة تطور وتاريخ ، د. شوقى ضيف :**
دار المعارف ، ١٩٦٥ م .

٩ ـ **التحـرير والتنوير : الشيخ طاهر بن عاشور :**
عيسى الحلبى ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ .

١٠ ـ **تحقيق الجزء الأول من حاشية قطب الدين الرازى على الكشاف :**
كلية اللغـة العربية بالقاهرة ، رسالة دكتوراه ، د. ابراهيم طه الجعـلى .

١١ - **تحقق الجزء الأول من حاشية السعد على الكشاف :**
كلية اللغة العربية - القاهرة ، رسالة دكتوراه د٠ عبد الفتاح عيسى البربرى ٠

١٢ - **تحقيق الجزء الثانى من حاشية السعد على الكشاف :**
كلية اللغة العربية القاهرة ، رسالة دكتوراه ، د٠ فوذى السيد عبد ربه ٠

١٣ - **تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير :** دار الشعب ٠

١٤ - **التفسير القيم ، ابن القيم الجوزية :**
تحقيق : محمد حامد الفقى ، طبعة السنة المحمدية ٠

١٥ - **تفسير أبى السعود العمادى :**
دار احياء التراث العربى - بيروت ٠

١٦ - **التفسير البيانى للقرآن الكريم ، د٠ عائشة عبد الرحمن :**
طبعة ثانية ، دار المعارف ٠

١٧ - **تقريب التفسير ، محمد بن مسعود السيرافى :**
مخطوط بدار الكتب ، ٦٧ تفسير ٠

١٨ - **ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن ، للخطابى والرمانى والجرجانى :**
تحقيق : محمد خلف الله ، د٠ محمد زغلول سلام ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ٠

١٩ - **حاشية الشهاب على البيضاوى :** دار صادر ، بيروت ٠

١٠ - **حاشية ابن المنير على الكشاف :**
مطبوعة على هامش الكشاف ، طبعة الحلبى ، ١٩٧٢ ٠

٢١ - **حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية :** العدد الرابع ، ١٤٠٤ هـ ٠

٢٢ - **دائرة معارف القرن العشرين :** محمد فريد وجدى ٠

٢٣ - **دلائل الاعجاز ، عبد القاهر الجرجانى :**
تحقيق : محمد رشيد رضا ، الطبعة السادسة ، ١٣٨٠ هـ .

٢٤ - **روح المعانى ، الألوسى :** مكتبة امدادية ، ملتان ، باكستان

٢٥ - **سنن الترمذى :** طبعة المدنى ، ١٣٨٤ هـ .

٢٦ - **شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلى :**
بيروت - لبنـــان .

٢٧ - **الكشاف ، للزمخشرى :** طبعة الحلبى ، ١٩٧٢ - بيروت .

٢٨ - **كشف الظنون : حاجى خليفـة .**

٢٩ - **المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين بن الأثير :**
المطبعة البهية - ١٣١٢ هـ .

٣٠ - **مسند الامام أحمد :** دار صادر ، بيروت - ١٣٨٩ هـ .

٣١ - **من أسرار التعبير القرآنى ، د. محمد أبو موسى :**
دار الفكر العـربى ، ١٣٩٦ هـ .

٣٢ - **مفتاح العلوم ، السكاكى :**
طبعة مصطفى الحلبى الأولى ، ١٣٩٨ هـ .

٣٣ - **منهج الزمخشرى فى تفسير الكشاف ، د. مصطفى الصاوى الجوينى**
دار المعـارف .